كربلاء في القرنين السادس عشر والسابع عشر بحسب الوثائق العثمانية

الأستاذ الدكتور

عماد عبد السلام رؤوف

كلية الآداب-جامعة صلاح الدين

Karbala in 16th and 17th centuries according the Ottoman document

Dr. Emad Abd AL-Salam Raoof

Factuality of Arts/ Salah AL-Din University Arbil.

Abstrsct

It was natural that the annexation of Sultan Suleiman the Magnificent Iraq to the Ottoman Empire lead to that this variable is reflected on the holy shrines in Najaf and Karbala conditions, it has sought the Ottomans to the interest in them confirmation that enter Iraq in Nzaq new Alssetrh will not change the estimate unique position of these scenes on the other hand, the interest that they continue to demonstrate will, at our discretion, to ensure the loyalty of Alenkjerih troops (Janissaries), especially after the troops refused to go in fighting the Safavids in the reign of Sultan Selim I, on the basis that the fighting were not justified by the motives legitimacy We declared war, and we can add to this the desire of Sultan Suleiman to show himself the protector and perennial holy sights, like his enemies Safavids, and then the last two losing one of their arguments in the annexation of Iraq to their new state, and moreover, the Ottomans themselves were carrying, like all Muslims first, then the influence of Sufi Second, especially Dervishes and Albekta_ah recognition spiritually high family of the house, and out of respect for the special Mhahdhm in Iraq.

الملخص

كان من الطبيعي أن يؤدي ضم السلطان سليمان القانوني العراق إلى الدولة العثمانية الى أن ينعكس هذا المتغير على أوضاع العتبات المقدسة في النجف وكربلا، فقد سعى العثمانيون إلى الاهتمام بها تأكيداً على أن دخول العراق في نظاق السيطره الجديدة لن يغير من تقدير المكانة الفريدة التي لهذه المشاهد، ومن ناحية أخرى فإن هذا الاهتمام الذي كانوا يبدونه من شأنه، في تقديرنا، ضمان ولاء قوات الينكجرية (الإنكشارية)، لا سيما بعد أن رفضت هذه القوات المضي في قتال الصفويين في عهد السلطان سليم الأول، على أساس أن القتال لم تكن تبرره الدوافع الشرعية المعلنة للحرب، ويمكننا أن نضيف إلى هذا رغبة السلطان سليمان في إظهار نفسه حامياً ومعمراً للمشاهد المقدسة، مثله في ذلك مثل أعدائه الصفويين، ومن ثم يفقد الأخيرين إحدى حججهم في ضم العراق إلى دولتهم الجديدة، وفضلا عن ذلك فإن العثمانيين أنفسهم كانوا يحملون، كسائر المسلمين أولاً، ثم بتأثير الطرق الصوفية ثانياً، لا سيما المولوية والبكتاشية، تقديراً روحياً عاليا لآل البيت عليهم السلام، واحتراماً خاصاً لمشاهدهم في العراق.

شؤون الاقامة

أكمل السلطان سليمان العمارة الكبيرة التي بدأ بها الشاه اسماعيل الصفوي للمشهد الحسيني، وتكشف الصورتان اللتان رسمهما مرافقه وأحد مهندسي جيشه نصوح أفندي مطراقي زاده[١] عن الزيادات الكثيرة التي احدثها السلطان منذ اول دخوله كربلاء، وفضلاً عن ذلك فقد نجح مهندسوالسلطان في شق نهر من الفرات يزود البلدة بالماء نسب اليه فعرف بالنهر السليماني، فزاد هذا المشروع «في محصولاتها وأثمار أشجارها، وأنعم على الخَدَمة والسكان»[٢] وهوالذي عُرف فيما بعد بنهر الحسينية[٣].

تكررت الإشارة إلى كربلاء في الوثائق العثمانية[٤] باسم (المشهدين الشريفين) غالباً، وبـ (المشهدين المباركين) أحياناً أخرى.

إن تذبذب العلاقة بين العثمانيين والصفويين، سلماً وحرباً، جعل من المشهدين ما يشبه أن يكون ورقة ضغط متبادلة تستخدمها الدولتان في التأثير على مجرى هذه العلاقة بين حين وآخر، ولذلك فقد تضمنت معاهدة (آماسية)، وهي أول معاهدة وقعت بين الجانبين سنة ٩٦٣هـ/ ١٥٥٤م، نصاً مهماً يظهر أن الشاه الإيراني، وهويومذاك طهماسب الصفوي، أراد به إخراج هذه الورقة من نطاق استخدامها من طرف أعدائه المجاورين له، إذ قررت ضرورة تأمين سلامة الزوار القادمين من إيران لزيارة العتبات المقدسة في العراق، وكذلك تأمين سلامة الحجاج الذاهبين لزيارة بيت الله الحرام[٥]. وفي الواقع فإن جميع المعاهدات التالية، كانت تميل إلى التهدئة والابتعاد ما أمكن عن إثارة الطرف الآخر، وهوما انعكس إيجاباً على موقف السلطات العثمانية من قضية تيسير زيارة الإيرانيين للعتبات من ناحية، والعناية بهذه العتبات من ناحية أخرى.

وفي سنة ٩٧٢هـ/ ١٥٦٤م نقرأ أن «حكماً وجه إلى أمير أمراء بغداد يتعلق بالقادمين من إيران لزيارة المشاهد المباركة في بغداد، وقد اشتمل الحكم على تعليمات في ذلك الشأن، وجاء فيه أنه صدر إليه في هذا الموضوع حكمٌ سابقٌ شمل التفاصيل المتعلقة بشروط الزيارة وكيفيتها، فعلى أمير أمراء بغداد مراجعة ذلك الحكم والعمل والتقيد بأحكامه»[٦].

وكان لابد من أحكام لتنظيم دفن الموتى أيضاً، فحينما قدم الشاه الإيراني الى السلطان طلبا بالسماح بدفن أحد أفراد البيت المالك، نعمة الله خان، الذي مات في همذان، «بدفنه في المشهدين الشريفين»، نص الحكم المؤرخ في سنة ٩٧٢هـ/ ١٥٦٤م على»دفنه في مكان خارج المشهدين يتم شراؤه من ماله الخاص»[٧]، ومن الواضح أن هذا الشرط كان للحيلولة دون اكتظاظ المشهدين بالقبور والاقتصار على زيارتها فحسب.

وكان إلغاء معاهدة فرهاد باشا[٨] إيذاناً بتدهور سريع في العلاقات العثمانية- الإيرانية، وعودة شكوك كل طرف بنوايا الآخر، ومن ثم برزت قضية الزيارة والحج على سطح هذه العلاقات بوصفها ورقة ضغط، ففي الوثيقة المؤرخة في ٢٨ ذي الحجة ٩٨٨ هـ/ ١٥٨٠م نقرأ أن حكما موجها إلى أمير أمراء (لحسا) جاء فيه «أن البعض من الإيرانيين يعبرون الحدود

بتبديل أزيائهم بحجة القصد إلى أداء فريضة الحج بعد ارتاء القائمين على محافظة الحدود، ثم يندسون في قوافل الحجاج بنية إيقاع الفتنة والفساد بينهم ويصلون إلى الحرمين الشريفين، وقد نص الحكم على ضرورة تعيين جواسيس أقوياء من المعتمدين لتفقد أحوالهم عند دخولهم الممالك المحروسة الإسلامية، وإذا كان مَقدَمهم بقصد تعاطي التجارة فيُسمح لهم بذلك بموجب رخصة يمنحها لهم أمير أمراء لحسا، وألاّ يُمنَعون من الدخول ويُطرَدون من البلاد»[٩]. وفي الوثيقة المؤرخة في ربيع الآخر من سنة ١٠١٨هـ/ تموز ١٦١٠م نقرأ أن حكما موجهاً إلى الوزير محمود باشا محافظ بغداد جاء فيه «أنه منذ فسخ معاهدة الصلح مع شاه إيران فإن بعض الطوائف الإيرانية تتردد إلى الممالك المحروسة بقصد الحج أوالتجارة ثم تتوطن فيها خفية، وقد نص الحكم على عدم السماح لأي فرد من الإيرانيين بالدخول إلى البلاد مهما كان قصده من زيارة أوتجارة أوحج، حتى تنقضي أيام العداوة القائمة بين الدولتين، وحتى يصل أمر آخر من السلطان بشأنهم، كما نص الحكم على اتخاذ جميع التدابير اللازمة على الحدود لمنع التسرُّب إلى البلاد العثمانية، وقد تم توجيه أحكام مماثلة إلى أمير أمراء كل من البصرة والحَسا»[١٠].

التوسعة والعمارة

عنيت الإدارة العثمانية بتعمير المشهد الحسيني والزيادة فيه بين حين وآخر، ففي سنة ٩٧٦ هـ/ ١٥٦٨م صدر حكم عثماني الى أمير أمراء بغداد[١١] يقضي بتعمير المشهدين، و«بتأمين مواد الإنشاء اللازمة لتعمير وترميم القبب الشريفة للمشهدين الشريفين من أخشاب وحديد وكلس»، ونظراً لندرة الأخشاب المتينة في العراق، فقد تضمن الحكم تأكيدا على «تأمين أخشاب الصنوبر من بلدة بيره جك»[١٢]، وكانت هذه البلدة تمثل الميناء المهم الذي يجري من خلاله إرسال الأكلاك المحملة بالبضائع والمهمات إلى مدن العراق الواقعة على الفرات أوالقريبة منه، ومن المؤكد أن أخشاب الصنوبر كان يؤتى بها من غابات جبال طوروس في جنوبي بلاد الأناضول[١٣].

وفي سنة ٩٨٤هـ/ ١٥٧٦م قام والي بغداد علي باشا الوند، بأمر من السلطان، بعمارة المشهد الحسيني عمارة كبيرة شملت الرواق والقبة، كما عمَّر أيضا قباب شهداء كربلاء[١٤] وفي الحكم الصادر في ٥ محرم ٩٨٧هـ/ ٣ آذار ١٥٧٩م الموجه إلى أمير أمراء بغداد إشارة إلى كتاب ورد منه إلى السلطان يذكر فيه: «أن المسجد الملاصق لمقام الإمام الحسين رضي الله عنه مشرف على الخراب، وبحاجة إلى التعمير والترميم، وقد دل الكشف على أن تكاليف هذا التعمير والترميم تبلغ حوالي سبعة آلاف فلوري[١٥]» ونص الحكم على القيام به ومقابلة المصاريف من خزينة بغداد[١٦].. وبعد أقل من عقد واحد جرت عمارة جديدة للمشهد، وذلك سنة ٩٩١هـ/ ١٥٨٣م[١٧]. ولا تشير الوثائق التي وقفنا عليها إلى كلفة هذه التعميرات، إلا أننا نستطيع أن نتصور ضخامتها بالمقارنة بكلفة تعمير مشهد الإمام علي عليه السلام حيث تضمنت وثيقة[١٨] مؤرخة في صفر ٩٩٩هـ/ تشرين ال ثاني ١٥٩٠م حكماً موجهاً إلى أمير أمراء بغداد ودفتردارها يتعلق بتعمير وترميم تربة الإمام، جاء فيه أنه ثبت «من الكشف الأخير أن أعمال الترميم هذه تكلف (١٥) ألف ليرة

ذهبية على وجه التعيين، وقد نص الحكم على إتمام مصاريف التعمير من خزينة بغداد فيما إذا لم تَفِ بها واردات الأوقاف الخاصة بتربة الإمام».

ويكشف الفرمان الصادر في ٢٨ ذي القعدة سنة ٩٨٢هـ/ ١٩ شباط ١٥٧٥م الموجه إلى أمير أمراء بغداد عن أن الأخير اقترح على السلطان تخصيص واردات النهر الذي جرى حفره بأمر من السلطان سليمان القانوني، وهوالمعروف بالنهر السليماني، للإنفاق على مصاريف «مدينة حضرة الإمام الحسين رضي الله عنه» بدلا من واردات النهر الذي حفره الشاه إسماعيل، ولم تتوضح أسباب هذا الاقتراح، إلا أن السلطان وافق عليه، وأن أمراً همايونياً (رئاسياً) صدر إلى كاتب الولاية بهذا الشأن[١٩].

الوقف على المشهدين

كان وقف العقار على المشهدين والإنفاق على زوارهما يمثل مجالاً رحباً لتوخي الأجر وابتغاء الثواب، وقد تبارى الواقفون ومنهم وزراء عثمانيون في هذا المجال، حتى وجدنا في الوثائق العثمانية إشارات كثيرة الى هذه الشؤون، وقد سعت السلطات الى صيانة تلك الأوقاف كلما تناهى اليها خبر تعدي بعض الطامعين عليها، ففي سنة ٩٨٥ هـ/ ١٥٧٧م.

صدر حكم موجه إلى أمير أمراء بغداد وقاضيها وقاضي المشهدين الشريفين، يقرر بأن عددا من الطامعين، ومنهم عيسى وعبد السلام، اعتدوا على أموال وأملاك الوقف وتملكوا أفضل الأراضي الوقفية لقومهم وأقاربهم، «وقد نص الحكم على إجراء تحقيق في ذلك ورد الأمور إلى نصابها»[٢٠]. وفي الوثيقة المؤرخة في ٩٨٧هـ/ ١٥٧٩م نقرأ «أن حكماً موجها إلى أمير أمراء بغداد وقاضيها يقضي بإجراء تحقيق في حق متولي وقف المشهدين مظفر مشرف التبريزي بناء على رسالة وردت إلى السلطان من قاضي الموصل مولانا ولي زيد فضله يذكر فيها اعتداءه على أموال الوقف بالأكل والبلع»[٢١].

وفي السنة نفسها صدر حكم إلى أمير أمراء بغداد جاء فيه أن (دارنده سيد حسين) من السادات المقيمين في المشهدين الشريفين قدم عريضة إلى السلطان يذكر فيها «أن كتخدا أمير أمراء بغداد المتوفى مراد باشا وناظر لواء الرفاهية (الرماحية) جعفر اعتدى على أملاكه واغتصب جميع محصولاته، كما يذكر فيها مظالم أخرى ارتكبها المذكور، وقد نص الحكم على إجراء تحقيق في أمره ورد الحقوق إلى أصحابها»[٢٢]. ولعل مما يلفت النظر أن هذا السيد رفع عريضته الى السلطان العثماني مباشرة متجاوزاً سلسلة من المراجع الإدارية، وان السلطان استجاب لطلبه بالطريقة نفسها.

التولية والسدانة

ومنذ أوائل القرن الحادي عشر للهجرة نقرأ عدداً من الأوامر السلطانية تتعلق بأوقاف وقفها مسؤولون عثمانيون على مشهد الإمام الحسين عليه السلام، منها فرمان صدر في سنة ١٠١٨هـ/ ١٦٠٩م يتضمن حكماً «إلى الوزير محمود باشا محافظ بغداد[٢٣] ويتعلق بالوقف الذي وقفه الوزير حقي باشا على «مرقد الإمام الحسين رضي الله عنه» وفيه تعليمات خاصة بذلك الوقف[٢٤]. ولغرض تنظيم الاشراف على شؤون هذه الاوقاف فقد أنيطت التولية عليها بمَن تسميه الوثيقة

(مصطفى آغا) ولا نعلم هوية هذا المتولي، وما إذا كان من أبناء البلدة أم من غيرها، [٢٥]. وعلى أية حال فقد أنيطت التولية على مشهد الامام علي في العصر نفسه الى من يحمل هذا اللقب أيضاً[٢٦]. ومما يؤكد أهمية شؤون التولية أن حكماً آخر صدر بشأنها في اليوم التالي لصدور الأول تضمن تعليمات أخرى[٢٧].

وفي سنة ١٠٥٦هـ/ ١٦٤٦م نقرأ حكماً موجهاً إلى أمير أمراء بغداد وقاضيها ويتعلق «بالشؤون الخاصة بأوقاف الإمام الحسين رضي الله عنه»، ويشمل تعليمات حولها، و»قد صدر الحكم بناء على طلب قدمه إلى السلطان السيد علي شيخ تربة الإمام الحسين رضي الله عنه»، وهذه الوظيفة (شيخ التربة) هي ما عرفته المصادر الأخرى المعاصرة باسم (السادن) و(الخازن)، وكانت تتولاها عهد ذاك اسر كربلائية أبرزها آل الأسَدي وال زحَيك وآل الزعفراني. ولا تشير الوثيقة إلى هوية السيد علي هذا، إلا أن تعريفه بالسيادة يدل على أنه من إحدى الأسر العلوية التي كانت تسكن البلدة، ولها من الاعتبار الاجتماعي ما يؤهلها لتولي هذا المنصب الرفيع، ونذهب إلى أنه السيد علي بن محمد الدراج بن سليمان بن سلطان، من آل الدراج وهم فرع من آل زحيك، فنحن نعلم أنه تولى منصبه سادناً للعتبة الحسينية في سنة ١٠٤٩هـ/ ١٦٣٩م، ولم يتولَّ بعده سَميٌّ له[٢٨]. ومما يلفت النظر أن الوثيقة تشير الى أن هذا السادن كان قد كتب الى السلطان بمقترحات حول الوقف مباشرة، أي دون أن يخاطب أمير أمراء بغداد أوحتى نقيب أشرافها كما جرت العادة، مما يدل على المكانة الرفيعة التي تميز بها في ذلك العصر[٢٩].

وفي الأمر المؤرخ في ١٠٨٩هـ/ ١٦٧٦م نقرأ حكماً موجهاً إلى باشا بغداد، وهوعهد ذاك قبلان مصطفى باشا، وقاضيها[٣٠].

جاء فيه أن السيد أبا بكر القادري ذكر في عريضته التي قدمها إلى السلطان في الأمور والشؤون العامة بالسادات الكرام في بغداد والمشهدين الشريفين فيها مُفوَّضة إليه من قبل نقيب الأشراف مولانا السيد محمد سعيد، بموجب رسالته التي تحمل ختمه وتوقيعه في ذيلها، ولا ينبغي لأحد غيره أن يتدخل فيها، وقد نص الحكم على ضرورة العمل وفق طلبه[٣١]. ويظهر أن أبا بكر القادري هذا هومن ذرية نقباء الأشراف في بغداد، الذين تولوا نقابة بغداد في سنة ٩٤١هـ/ ١٥٣٤م، وعلى هذا الأساس فقد ولاه نقيب الأشراف في الدولة العثمانية السيد محمد سعيد أمر الإشراف على شؤون العلويين الساكنين في بغداد وفي المشهدين الشريفين، على أنه لم يذكر من هذه الشؤون أمور الإشراف على الأوقاف المرصودة على المشهدين المذكورين، ومن الواضح أن مهمة الأوقاف هذه كانت عهد ذاك بيد شيخ التربة أوالسادن كما تقدم، ولم يكن للدولة، أوالنقابة العامة فيها شأن بها.

وكان توقيع معاهدة زهاب في ١٤ محرم سنة ١٠٤٩هـ/ ١٧أيار١٦٣٩ م سبباً في استقرار الأوضاع بين الدولتين مدة قاربت القرن، ففي سنة ١١٠٠ هـ/ ١٦٨٩م نقرأ حكما موجهاً إلى والي بغداد «يتعلق بالمسائل العامة بأوقاف المشهدين المباركين في بغداد من إدارتها والتولية عليها ويشتمل على تعليمات حولها»[٣٢] وان تزايد الوقف عليهما في بغداد كان سبباً في إصدار هذا الأمر السلطاني، لينظم إدارتها والتولية عليها. وفي الفرمان المؤرخ في سنة ١١٠١هـ/ ١٦٩٠م

نقرأ امرا الى والي بغداد علي باشا يتعلق بتعيينه واليا على بغداد ويشتمل على تعليمات وتوجيهات حول تقرير الأمن وضبط النظام في الولاية ومراعاة شروط الصُلح والصلاح مع شاه إيران[٣٣].

وفي شعبان من سنة ١١٠٣هـ/ أيار ١٦٩٢م صدرحكم موجه إلى والي بغداد أحمد باشا[٣٤] وملا (قاضي) بغداد، ويشتمل على تعليمات تتعلق بعدم مطالبة الإيرانيين القادمين إلى بغداد من أجل الزيارة بدفع رسوم «خلافاً للشرع»، ويأمر «بحمايتهم وضيافتهم وتوفير الأمن والراحة لهم أثناء إقامتهم فيها وعدم إيذائهم بوجه من الوجوه»[٣٥].

وفي السنة التالية صدر حكم إلى والي بغداد وقاضيها يشمل تعليمات وتوجيهات «حول إجراء أحكام العدل وقواعد النصف وإزاحة آثار المظالم والبدع في القرى والأمصار لأن الرعية عامة ولا سيما أهالي كربلاء وسائر الروضات العاليات ودائع رب العالمين فيجب حمايتهم وصيانة حقوقهم والعمل من أجل راحتهم ورفاهم وقد جاء هذا الحكم تأكيدا وتأييداً للأحكام الصادرة في الموضوع»[٣٦].

ويفهم من الحكم التالي، الصادر في نهاية الشهر المذكور، أن الزوار الإيرانيين الذين كانوا يقصدون مشاهد الأئمة يطالبون حين وصولهم بغداد بشيء من المال بصفة رسوم الزيارة، وأنهم كانوا يجلبون معهم «أشياء وتحف» وأموال أخرى لغرض إيفاء نذورهم، ففي الفرمان المذكور، وهوموجه إلى والي بغداد وقاضيها نجد تأكيدات أكثر قوة بوجوب الامتناع عن جباية هذه الرسوم والهدايا، وتأمين الطرق لأولئك الزوار، حيث تناول الفرمان كله تعليمات وتوجيهات تتعلق «بتوفير الأمن والراحة ومزيد الإطمئنان لزوار مراقد ومشاهد الأئمة الكبار - رضوان الله تعالى عليهم- من الممالك الإيرانية، في مَقدَمهم إليها وعودتهم إلى بلادهم، وقد نص الحكم على عدم مطالبتهم بشيء مقابل زيارتهم لهذه الأماكن، كما نص الحكم على عدم التعرض لهم في نذورهم وما يجلبوه معهم إلى المراقد والعتبات المقدسة من أشياء وتحف لما بين الدولة العلية وشاه إيران من مصافاة قديمة وموالاة مستديمة، وقد شمل الحكم على تعليمات قاطعة ومؤكدة في ذلك»[٣٧].

النقابة

ومع الاستقرار النِسبي للأحوال الأمنية في المنطقة، أخذت أسر علوية عديدة بالسكن في المدينة، حتى أصبحت تمثل تجمعاً كبيراً من السادة العلويين، وهوما دفع بنقيب الاشراف في استانبول الى اقتراح تأسيس نقابة أشراف خاصة بها، تضاف الى النقابات الثلاث القائمة في العراق فعلا، وهي نقابات بغداد والنجف والموصل، حيث تكشف وثيقة مؤرخة في رمضان ٩٩١هـ/ ١٥٨٣م موجهة إلى أمير أمراء بغداد، وهويومذاك علي باشا الوند زاده، تفيد بأن نقيب أشراف القسطنطينية محيي الدين كتب بهذا المقترح الى السلطان تاركاً تسمية المرشح لهذه النقابة لمتولي الوقف في المدينة، وبينما تسكت الوثيقة عن تسمية متولي الوقف هذا، فإن مصادرنا المحلية تذكر أنه شمس الدين بن شجاع القاضي الحائري الأسدي (الذي تولى منصبه قبل سنة ٩٦٣هـ/ ١٥٥٥م واستمر به حتى ما بعد سنة ٩٩٠هـ/ ١٥٨٢م).

وجاء في الوثيقة ان «الحكم موجه إلى أمير أمراء بغداد وقاضيها ويتعلق برسالة وردت إلى السلطان من أعلم العلماء المتبحرين مولانا محيي الدين نقيب الأشراف -أدام الله تعالى؛؛ فضائله-حول إحداث نقابة رابعة في تربة الإمام الحسين رضي الله تعالى عنه وتعيين محمد بن إسماعيل نقيباً من قبل متولي الوقف، ويلتمس رفع ذلك من السلطان، وقد نص الحكم على إسعاف طلبه برفع النقابة المُحدَثة في وقف الإمام الحسين رضي الله عنه»[٣٨].

إن (إحداث) نقابة في كربلا في هذا التاريخ، يختلف مع ما نملكه من معلومات عن هذه المؤسسة، ذلك أن اسم (النقيب) تردد في وثائق المدينة منذ سنة ٨٩٥هـ، وكان شرف الدين بن طعمة الأول، من آل فائز، هوأول من لقب به في ذلك التاريخ، ثم تولاها آخرون من أل زحيك، بل أن سنة ٩٩١هـ/ ١٥٨٣م هي السنة التي تولى فيها النقابة إسماعيل بن سلمان بن إدريس بن جماز من الاسرة نفسها، وقد استمر فيها حتى سنة ٩٩٧هـ. ومن الصعب التوفيق بين منطوق الوثيقة الذي يفيد بـ (إحداث) النقابة في هذا التاريخ، وبين وجودها مستمرة في العهد المذكور، إلا أن نفترض أنها كانت قد انقطعت قبل هذا التاريخ مما استدعى إعادتها في ٩٩١هـ/ ١٥٨٣م، وهوافتراض معقول لأن غموضاً شديداً يلف الفترة من ٩٧٦هـ/ ١٥٦٨م الى ذلك التاريخ[٣٩].

وهكذا فقد تميزت الحقبة الممتدة حتى منتصف القرن الثاني عشر (الثامن عشر للميلاد) بنوع من الإستقرار والهدوء بين الدولتين العثمانية والإيرانية أدى إلى أن ينعكس ذلك إيجاباً على أحوال العتبات المقدسة، وكان يمكن أن تشهد المنطقة مزيداً من استتباب الأمن وتحسن العلاقات لولا الأزمة السياسية والعسكرية الخطيرة التي نجمت عن الهجومات المتكررة التي شنها نادرشاه على مدن العراق الرئيسة في ذلك التاريخ.

الهوامش

(١) عباس العزاوي: تاريخ العراق بين احتلالين ج٤، ١٩٤٩م، ص٣٦.

(٢) كتابنا: العراق كما رسمه المطراقي زاده، مركز كربلا للدراسات والبحوث، بيروت ٢٠١٥م قارن بين صورتي المشهد الحسيني في ص٤٧ و١٩٦

(٣) مرتضى نظمي زاده: كلشن خلفا، ترجمة موسى كاظم نورس، بغداد ١٩٧١م، ص٢٠٠ و٢٠١.

(٤) تستند هذه الدراسة على الدفاتر المسماة (دفاتر مهمة) المحفوظة في الارشيف العثماني في استانبول وهي سجلات كانت تدون فيها ملخصات الاحكام الصادرة عن الديوان الهمايوني التي تمت مذاكرتها في اجتماعات الديوان فيما يتعلق بالأمور الداخلية والخارجية على حد سواء، ويبلغ عددها ٢٦٦ دفترا تغطي الحقبة الممتدة من سنة ٩٦١ الى ١٣٣٥هـ/ ١٥٥٣-١٩١٦م.

(٥) شاكر الضابط: العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وإيران، دار البصري، بغداد ١٩٦٦م، ص١٠-١٩.

(٦) دفتر المهمة ٦ ص٦٥١ رقم الوثيقة ١٤٣٢ في ١٩ ذي الحجة ٩٧٢هـ/ ١٧ تموز ١٥٦٥م.

(٧) دفتر المهمة رقم ١ ص١٦٥ وثيقة رقم ٣٥٤ بتاريخ ٤ ربيع الآخر سنة ٩٧٢هـ/ ٨ تشرين الثاني ١٥٦٤م.

(٨) معاهدة عقدت سنة ١٥٩٠م، ينظر الضابط، مصدر سابق ص٣١.

(٩) دفتر ٤٢ ص١٧٦ الوثيقة رقم ٥٥٤ في ٢٨ ذي الحجة ٩٨٨هـ/ ١٣ كانون الثاني ١٥٠١م.

(١٠)دفتر ٧٨ ص١٩٧ الوثيقة رقم ١٨١٠ في ربيع الآخر ١٠١٨هـ/ ١٦١٠م.

(١١)هذا هوأصل لقب (مير ميران) الذي كان يمنح بحسب نظام الإقطاع العسكري العثماني إلى حكام الإيالات المهمة، وقد أبدل في العصر التالي باسم (والي).

(١٢)دفتر المهمة رقم ٧ ص٨٦٤ الوثيقة رقم ٢٣٦٨. رقم الوثيقة ١٤٣٢ في ١٩ ذي الحجة ٩٧٣هـ/ ٦ تموز ١٥٦٦م.

(١٣)دفتر المهمة رقم ٧ ص٨٦٤ بتاريخ ١١ جمادى الأولى سنة ٩٧٦هـ/ ١ تشرين الثاني ١٥٩٠م

(١٤)كلشن خلفا ص٢٠٨.

(١٥)قطعة نقدية تنسب الى مكان ضربها فلورنسا.

(١٦)دفتر المهمة رقم ٣٦ ص٩٦الوثيقة رقم ٣٧٩ في ٥ محرم ٩٨٧هـ/ ٣ آذار ١٥٧٩م

(١٧)تاريخ العراق بين احتلالين ج٤ ص١١٧

(١٨)دفتر ٦٧ ص٥٢ صفر ٩٩٩هـ/ تشرين الثاني ١٥٩٠م.

(١٩)دفتر المهمة رقم ٢ ص١٥١في ٢٨ ذي القعدة ٩٨٢هـ/ ١٠ آذار ١٥٧٥م.

(٢٠)دفتر ٣١ ص٢٩٥ الوثيقة رقم ٣٣١ في ١٢ رجب ٩٨٥هـ/ ٢٣ أيلول ١٥٧٧م.

(٢١)دفتر المهمة رقم ٤٠ ص١٩٢ الوثيقة رقم ٣٥٣ في ١٣ جمادى الآخرة ٩٨٧هـ/ ٦ آب ١٥٧٩م.

(٢٢)دفتر المهمة ٣١ ص٣٩٥ الوثيقة رقم ٦٥٥ في ١٣ رجب ٩٨٥/ ١٦ أيلول ١٥٧٧م.

(٢٣)هووالي بغداد حافظ محمود باشا. ورد اسمه في معاهدة صلح سنة ١٠٢٢هـ/ ١٦١٣م، ولا ذكر له في المصادر الأخرى.

(٢٤)دفتر رقم ٧٨ ص٣٨، ٨ شعبان ١٠١٨هـ/ ٥ تشرين الثاني ١٦٠٩م.

(٢٥)الدفتر ٧٩ ص٢٥٢ في ٢ ذي القعدة سنة ١٠١٩هـ/ ٤ نيسان ١٦٠١م

(٢٦)دفتر ١٠٤ ص٥٤ أواسط شوال ١١٠٢ هـ/ ١١ تموز ١٦٩١م حول تولية عبد الله آغا «على الأوقاف الشريفة للإمام علي رضي الله عنه في بغداد ويشتمل على تعليمات خاصة بذلك».

(٢٧)دفتر ٧٩ ص٢٥٧ذي القعدة ١٠١٩هـ/ نيسان ١٦٠١م.

(٢٨)ضامن بن شدقم: تحفة الأزهار، الورقة ٤٨ وكتابنا: الأسر الحاكمة ص٣٦٠.

(٢٩)دفتر ٩٠ ص٣٣ في أواسط محرم ١٠٥٦هـ/ ٤ تموز ١٦٠٢م.

(٣٠)هوعبد الفتاح بن عبد الرحمن، ينظر الأسر الحاكمة ص٦٨.

(٣١)دفتر المهمة رقم٩٦ ص٦٦ في اواسط جمادى الاول سنة ١٠٨٩هـ/ ٤ تموز ١٦٧٦م.

(٣٢)دفتر ٩٩ ص٢٢ أواخر رجب١١٠٠هـ/ ١٥ أيار ١٦٨٩م.

(٣٣)دفتر ١٠٦ص١٦١ اوائل ذي القعدة ١١٠١هـ/ ٥ آب ١٦٩٠م.

(٣٤)هوالوزير أحمد باشا البازركان، ولي بغداد من ١١٠٢ الى ١١٠٥هـ/ ١٦٩٠- ١٦٩٣م.

(٣٥)دفتر ١٠٤ ص ١٠ في أواخر شعبان ١١٠٣هـ/ الأول من أيار ١٦٩٢م.

(٣٦)دفتر المهمة ١١٢ ص٢١٩-٢٢٠ في أوائل ربيع الآخر ١١١٤هـ/ ٢٤ آب ١٧٠٢م.

(٣٧)دفتر ١١٢ ص٣٢١ في اواخر ربيع الآخر ١١١٤هـ/ ٢٠ أيلول ١٧٠٢م.

(٣٨) دفتر المهمة رقم ٥٢ وثيقة رقم ١١١ ص٥١ في رمضان ٩٩١هـ/ ١٧ أيلول ١٥٨٣م.

(٣٩) يذكر إبراهيم شمس الدين القزويني: البيوتات العلوية في كربلا ج٢ ط. رونيو١٩٧٨ص٧، انه تولى النقابة حتى عام ٩٧٦ وفي شجرة آل زحيك الملحقة بكتاب محمد حسن آل طعمة: مدينة الحسين، ايران ١٩٤١، ج٢ ملحق ٢ انه تولاها حتى ٩٥٧ وثمة وقفية باسمه تاريخها ٩٩١ مدينة الحسين ج٤ ص٣٩ وينظر كتابنا: الأسر الحاكمة ورجال الإدارة والقضاء في العراق في القرون المتأخرة، بغداد ١٩٩١، ص٣٥٩.